



(م.د.ق)

الموضوع : بخصوص موافقتنا بالعقارات العائدة للوحدات الإدارية وعقارات أملاك الدولة ضمن المخطط التنظيمي للوحدة الإدارية لدراسة إمكانية إحداث مناطق تطوير عقاري عليها.

إلى كافة الوحدات الإدارية بحمص

إشارةً إلى كتاب وزارة الأشغال العامة والإسكان رقم 146 ص خ 8/8 تاريخ 2020/1/15 المتضمن دراسة إمكانية إحداث مناطق تطوير عقاري على أملاك عامة أو خاصة عملاً بالقانون رقم /15/ لعام 2008 وتعليماته التنفيذية بغية تفعيل العمل في قطاع التطوير العقاري والمساهمة في تأمين السكن الصحي والآمن والمشاركة في إعادة الإعمار.

يطلب إليكم موافقتنا بالبيانات الآتية :

اسم التجمع	رقم العقار	المساحة المتوفرة	طبيعة الملكية			موقعها في التنظيم		طبيعة المنطقة													
			دولة	بلدية	أفراد ودولة	داخل	خارج	خالية	عليها إشتغالات	سياحي	تجاري سكني	سكني مختلط									

على أن تكون العقارات المحددة بكتابكم خارج مناطق المنع والحرمان: مناطق عسكرية، مطارات، ينابيع، غابات، أراض مشجرة، آثار، طرقات، مجاري سيل، مناجم، مقالع، آبار نפט، خطوط توتر عالي، وكذلك خارج المناطق ذات الصفة السياحية المعتمدة من قبل المجلس الأعلى للسياحة وتسليمها باليد إلى مديرية دعم القرار والتخطيط الإقليمي.

محافظ حمص

طلال البرازي

صورة إلى :

مديرية دعم القرار والتخطيط الإقليمي.